

الطاولة المستديرة حول إدارة استخدام المياه للزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جدة - المملكة العربية السعودية في أكتوبر 2020

المذكرة التوضيحية

المقدمة:

احتلت إدارة المياه والصرف الصحي مركز الصدارة على الصعيدين الوطني والدولي ، بالإضافة إلى كونها تشكل الحاجة الأساسية لبقاء الإنسان والحياة ، إن الماء ضروري للأمن الغذائي والتغذوي والطاقة والبيئة ، وأدى هذا الاستخدام المتعدد القطاعات للمياه إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه وما يصاحبها من انعدام الأمن الغذائي بسبب الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية لغالبية البلدان التي تشكل منظمة التعاون الإسلامي.

من المعلوم أن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي هي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وقد أعطت الأولوية لإدارة مسألة استخدام المياه بهدف دعم إنتاج الأغذية الزراعية وإمكانية الوصول إليها والأمن في دولها الأعضاء.

(2) وفقاً لذلك ، ستقوم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بتنظيم اجتماع طاولة مستديرة حول إدارة استخدام المياه لأغراض الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أولوياتها الأساسية توفير الخبرة والدراية التقنية للدول الأعضاء حول مختلف جوانب الزراعة المستدامة و التنمية الريفية والأمن الغذائي والتكنولوجيا الحيوية و بما في ذلك معالجة المشاكل الناجمة عن التصحر وإزالة الغابات والتآكل والملوحة.

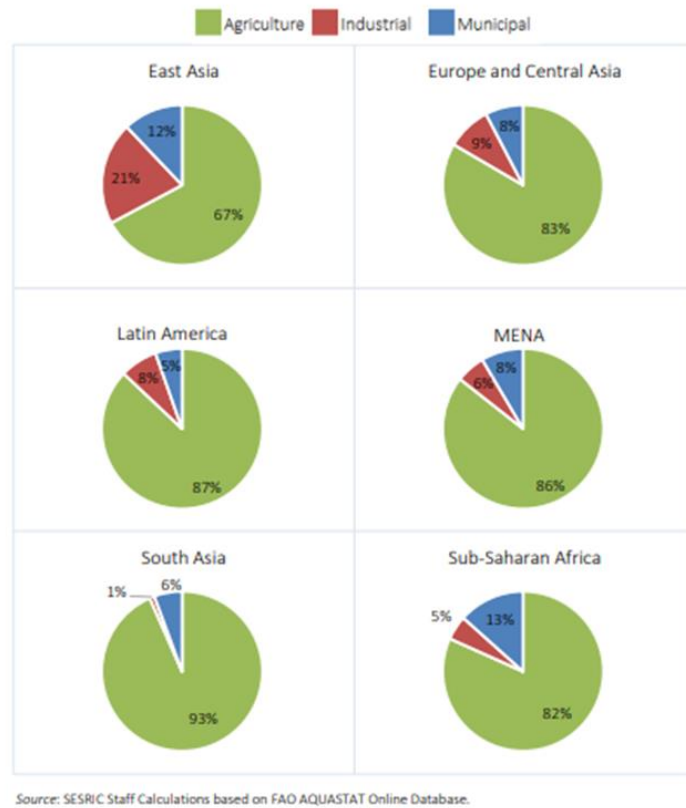
(3) يتم تنظيم الطاولة المستديرة في إطار جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي حول خطة عمل العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 (STI) بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للعلوم والتكنولوجيا و مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تعقد المائدة المستديرة على هامش الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه والمقرر عقدها في جدة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2020.

المياه والزراعة خيارات السياسات الرئيسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(4) تعتمد معظم دول منظمة التعاون الإسلامي على المياه الجوفية أو المياه السطحية أو مياه التحلية للاستخدام المنزلي والطاقة والإنتاج الزراعي. بلغ إجمالي موارد المياه المتجددة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، وفقاً

لتحليل مركز أنقرة استنادًا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة 7,262 مليار متر مكعب في السنة بين الفترة 2013-2017 وهو ما يمثل 13.3٪ من إجمالي موارد المياه المتجددة في العالم. لا تتمتع معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بإمدادات كافية من موارد المياه بما يتماشى مع احتياجاتها، وتشير التقديرات إلى أن 26 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تعاني من النقص المائي حيث تقل عن 1700 متر مكعب في السنة للفرد و في حين أن حوالي 6 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل من 1000 متر مكعب في السنة للفرد الواحد و هذه الدول تعتبر تعاني من شح المياه. و لسوء الحظ هناك 14 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي يعانون من ندرة المياه. و بالنظر إلى هذا الوضع فإن الحفاظ على الموارد المائية واستخدامها بكفاءة من أجل الزراعة يعد من أهم انجاز للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدول أعمالها التنموي.

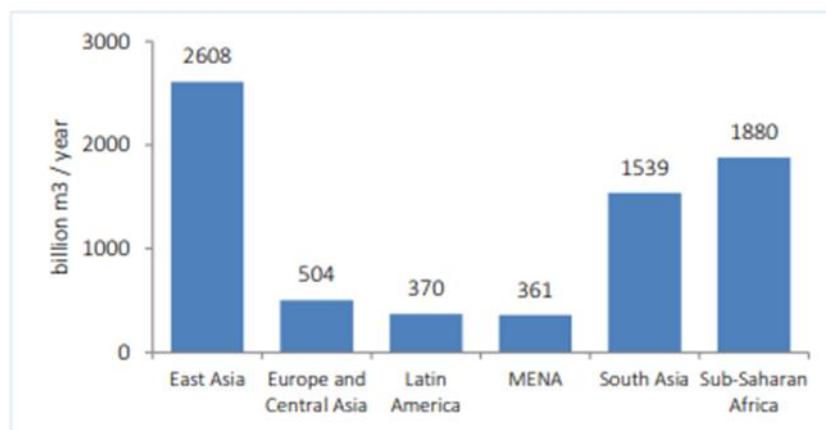
(5) وبالتالي فإن الحاجة إلى استنباط أساليب مبتكرة مختلفة لزيادة مصادر المياه والحفاظ عليها وتنويعها أمر حاسم في سياساتها وإجراءاتها الوطنية والدولية. إن قضايا الاعتماد على المياه وحفظها واستخدامها وإعادة استخدام المياه المتجددة وتحلية المياه والتعاون مع البلدان المجاورة بشأن تقاسم المياه عبر الحدود فضلاً عن استنباط طرق إبداعية حديثة للري وإصلاح الأراضي الزراعية التي تتعلق بضمان الغذاء ومرونة النظام ورفاهية أفضل ومعيشة لعموم الشعوب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.



الشكل (1): سحب المياه حسب القطاع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي 2003 - 2017

مياه الأمطار والثلوج

(6) كمية المياه الناتجة عن الأمطار والثلوج في البلدان النامية أقل نسبياً من متوسط هطول الأمطار في العالم. سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متوسط هطول الأمطار سنوياً في الفترات الفاصلة بين الفترتين 2008 - 2014 ، حيث بلغ 47,000 ملم أي ما يعادل 22.6 ٪ من المتوسط العالمي و 36.1 ٪ من متوسط البلدان النامية. ومع ذلك فقد أظهر نمط التوزيع أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت 25.9 ٪ من إجمالي هطول الأمطار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5 ٪ فقط من هذا الرقم.



Source: SESRIC Staff Calculations based on FAO AQUASTAT Online Database.

الشكل (2) إجمالي موارد المياه المتجددة في أقاليم منظمة التعاون الإسلامي 2013 - 2017

تقاسم المياه عبر الحدود

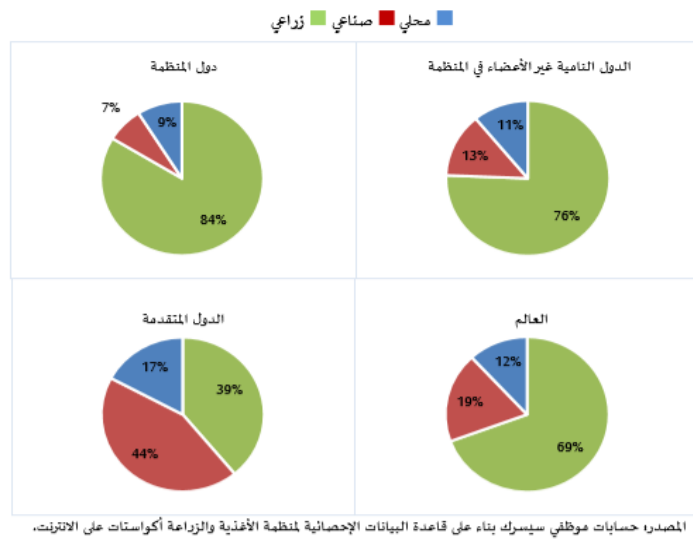
(7) بينما تساهم مياه الأمطار بشكل كبير في موارد المياه المتجددة الداخلية فإن حقيقة أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تتقاسم المياه مع دول أخرى قد زاد من اعتماد هذه البلدان على موارد المياه من البلدان الأخرى. إحصائياً، تعتمد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الدول المجاورة الأخرى للحصول على 24.1 ٪ من إجمالي احتياجاتها سنوياً بين الفترتين 2008-2014 ، وهي نسبة أعلى من 27 ٪ في البلدان النامية الأخرى و 21.5 ٪ على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك ، سجلت حوالي 19 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي اعتماداً أعلى من 50 ٪ على الدول المجاورة لاحتياجاتها من المياه. على سبيل المثال ، سجلت الكويت وتركمانستان نسب عالية 100 ٪ و 97 ٪ على التوالي ، في حين سجلت مصر والبحرين 96.9 ٪ و 96.6 ٪ على التوالي خلال نفس الفترة. وبالمثل فإن أرقام موريتانيا والسودان هي 96.5 ٪ و 96 ٪ على التوالي.

(8) من اللافت للنظر أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها ثمانية أحواض نهريّة دولية: خمسة في إفريقيا (النيل والنيجر والسنغال وبحيرة تشاد وليمبوبو) وثلاثة في آسيا (الفرات ودجلة و بحر آرال - أم داريا وسري داريا والجانج). تبعاً لذلك تعتمد الكويت والبحرين على تدفق المياه الجوفية من المملكة العربية السعودية ، في حين تعتمد إثيوبيا على نهر النيل الذي يتدفق من إثيوبيا ، و تعتمد كل من موريتانيا وتركمانستان على نهر السنغال وأنهار أمو داريا و سير داريا على التوالي.

9) على الرغم من أنه من المسلم به أن ترتيبات تقاسم المياه بين مختلف البلدان المشاطرة كانت دائماً خاضعة لمفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المنبع والمصب في حوض نهر معين ، فإن دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في إطار جدول أعمال التعاون هذا سوف يقتصر على القضايا المتعلقة باستخدام الفاعل للمياه للأغذية والزراعة وتبادل أفضل الممارسات من أجل الاستخدام الأمثل لموارد المياه من الجبهة الوطنية فقط. ومع ذلك فإن مسألة دعم البلدان في حوض بحيرة تشاد بشأن الانكماش المستمر لمياه بحيرة تشاد تتطلب تجميع الموارد من قبل الدول الأعضاء على النحو المبين في قرار منظمة التعاون الإسلامي رقم E (B)-46/3 الذي صدر في الدورة السادسة والأربعون (CFM) التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من 1-2 مارس 2019 ، والتي دعت إلى دعم إعادة تعبئة بحيرة تشاد. أن تقلص بحيرة تشاد دفع المجتمعات التي تعتمد على مياهها في زراعة المحاصيل والماشية وصيد الأسماك والتجارة إلى الفقر المدقع ، اضعف الى ذلك مشاكل أخرى.

سحب المياه الزراعية والري

10) تبرز قيود عدم كفاية مياه الأمطار أهمية للري وسحب المياه الجوفية، و يرتبط استخدام المياه لأغراض الزراعة بكمية عمليات السحب وفعاليتها. تمثل دول منظمة التعاون الإسلامي 23.8٪ من إجمالي سحب المياه العالمي للأغراض الزراعية ، ويمثل هذا الرقم 84.1٪ من إجمالي عمليات السحب وهو وضع أعلى من المتوسط العالمي للسحب البالغ 69.5٪ ، في حين يقدر متوسط البلدان النامية بـ 75.6٪ . يمثل الري الجزء الأكبر من المياه المسحوبة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بما أن المساحة الكلية المجهزة للري تغطي 68.1 مليون هكتار أي ما يعادل 25.4٪ من المتوسط العالمي ، فإن كامل الأراضي المروية لمنظمة التعاون الإسلامي لا تشكل سوى 25.6٪ من أراضيها الصالحة للزراعة مقابل 23.7٪ للبلدان النامية و 21.5٪ على مستوى العالم.

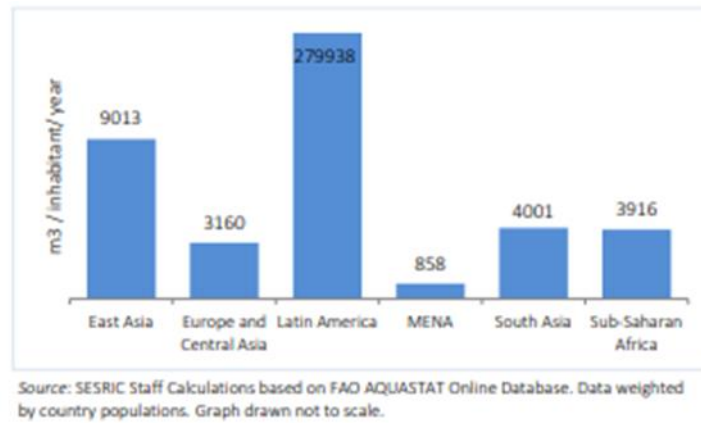


شكل () سحب المياه حسب القطاع (2003-2017)

11) الاختلاف في توزيع المساحة المجهزة للري هو أيضا قيد آخر. وفقاً لتحليل مركز أنقرة واستناداً إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة فإن 15 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي لديها مناطق مروية تبلغ مساحتها 68.1 مليون هكتار أي ما يمثل 90.6٪ من إجمالي المساحة المروية في منظمة التعاون الإسلامي ، بينما تبلغ مساحة باكستان وحدها 19.3 مليون هكتار أي ما يمثل 25.6٪ من إجمالي المساحة المروية في منظمة التعاون الإسلامي. ومن الأمور المثيرة للقلق أيضاً أن 9 دول فقط من دول منظمة التعاون الإسلامي تستغل أكثر من 20٪ فيما يتعلق بنسبة مساحة الري مقارنة بمناطقها الزراعية. في هذا الصدد هناك 13 دولة لديها مناطق ري أقل من 0.2٪ من أراضيها الزراعية توضح هذه النسب أن هناك حاجة إلى تعبئة الكثير من

الاستثمارات لهذه البنية التحتية الزراعية الحيوية بما في ذلك ضمان الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة لطرق الري غير التقليدية. إن استخدام طريقة الري السطحي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير فعال لأن هذه الطريقة هدر لاستخدام للمياه. في حين أن 3.5٪ فقط من الأراضي المروية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتم بواسطة الري بالرش و إن أكثر من 81٪ من الأراضي المروية تتم عن طريق الري السطحي على وجه التحديد , يستخدم الري بالرش الحديث على نطاق واسع في 7 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 20٪ من مناطقها المروية. على سبيل المثال ساحل العاج (75.4 ٪) و المملكة العربية السعودية (59.4 ٪) و بنين (41.7 ٪) و لبنان (27.9 ٪) , في حين أن 27 دولة لديها أقل من 0.1 ٪ من مساحة الأراضي المروية بالرش.

12) تعتبر الطريقة الحديثة الأخرى للري الموضعي أكثر فاعلية حيث يتم استخدام المياه في جزء فقط من التربة في الحقل عند قاعدة النبات (منطقة جذر النبات) بكميات صغيرة ولكن متكررة (أي قطرة قطرة)¹ . تستخدم هذه الطريقة في الإمارات العربية المتحدة والأردن على 86.3٪ و 81.2٪ من مساحة أراضيهم المروية على التوالي. وبالمثل تستخدم تونس والكويت وبنين هذه الطريقة على 16.9٪ و 13.4٪ و 12.4٪ من أراضيهم المروية على التوالي. من جانبهم أدخلت البحرين وقطر طريقة الري هذه على 11.6٪ و 10.9٪ من الأراضي المعدة للري. ومع ذلك سجلت 34 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أقل من 0.1 ٪ من هذه التقنية.



الشكل (3): ندرة المياه في مناطق منظمة التعاون الإسلامي 2013 - 2017

الملوحة وإعادة استخدام المياه

13) تعتبر زيادة ملوحة التربة والمياه أحد التهديدات الرئيسية التي تهدد الإنتاجية الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي و لا سيما في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا و تشير التقديرات إلى أن 50٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ستكون تحت تأثير الملوحة بحلول عام 2050. ان المحاصيل الزراعية في الأراضي المالحة تنتج أوراقاً أصغر وأقصر من الطبيعي مما يؤدي إلى فقد العائد الاقتصادي. وكذلك يعتبر الري لاجباً رئيسياً و مسبباً للملوحة. وبالتالي يمكن أن يؤدي تطبيق ممارسات الري التقليدية مثل الري بالفيضان وري التل إلى ارتفاع سريع للمياه الجوفية وتراكم الملح على سطح التربة. و للتغلب على مشكلة الملوحة فانه يوصى بإجراءات متكاملة مثل استخدام أنواع المحاصيل المقاومة للملح والقادرة على تحسين إنتاجية المحاصيل وتقليل فقد المحصول الكلي. هناك أيضاً حاجة إلى تبني ممارسات جيدة للري باستخدام طرق ري مناسبة ، مثل التنقيط بهدف تحسين كفاءة المياه , بشكل عام تظل إزالة الملوحة أحد الحلول الأساسية لإعادة استخدام المياه وإعادة تدويرها.

التنسيق والنهج المتكامل

14) الاستخدامات المشتركة للمياه بين القطاعات فأوسع طلب للأغراض المنزلية والصرف الصحي والغذاء والتغذية والزراعة والتنمية الريفية والطاقة والرفاهية الاجتماعية. كما أنه موضوع للتعاون الدولي والدبلوماسي، وبالنظر إلى المدخلات الحيوية للمياه عبر الحدود وتحقيقاً لهذه الغاية يتعين على مختلف إدارات الدولة تنسيق السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات ندرة المياه، أن الاستخدام المستدام للموارد المائية بالنظر إلى الاحتياجات المتنافسة لهذا المورد الشحيح يجب أن تكون البيانات الحديثة متوفرة لضمان التخطيط السليم من أجل إدارة المياه لأغراض الزراعة لأن ذلك قد يزاحم الاحتياجات الأخرى مثل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي وتوفير الطاقة. ومن أجل توفير الامكانيات المناسبة والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بشأن استخدام المياه (بما في ذلك إعادة الاستخدام) والحفاظ على المياه والتنسيق المنتظم بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك قطاعات الشباب والنساء والمجتمعات الريفية، أن التخطيط السليم يضمن التمويل وإدارة المياه. وفي هذا الصدد يمكن أن تشمل الاستراتيجيات الوطنية استجابات وإجراءات وبرامج شاملة ومتكاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً.

15) على الصعيد الدولي، ينبغي أن تحظى القضايا المتعلقة بمشاريع البنية التحتية للمياه عبر الحدود باهتمام جماعي من منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. في هذا الصدد فإن دور مختلف مؤسسات التمويل وتنسيق التنمية الوطنية وكذلك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أمر بالغ الأهمية في تمويل مشاريع إدارة المياه الرئيسية. والأهم من ذلك، يمكن للبنك الإسلامي للتنمية وأعضاء مجموعته أن يلعبوا دوراً أكبر في معالجة مشاريع إدارة المياه التي تتطلب رأس مال كبير. إضافة إلى ذلك فإن مشاركة مؤسسات التمويل العالمية ومؤسسات التمويل الإقليمية أمر حاسم في هذا الصدد. على سبيل المثال، يتطلب مشروع ترانس أكوا لإعادة مياه بحيرة تشاد تعاوناً مكثفاً مع شركاء التنمية الدوليين بما في ذلك حكومة إيطاليا.

رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه

16) بناءً على ما تقدم، اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي رؤية بشأن المياه في 6 مارس 2012 بهدف تعزيز الوصول إلى المياه النظيفة وأمن مياه الصرف الصحي والتصدي للتحديات المرتبطة بالمياه والحصول على المياه من أجل الصحة وسبل العيش وإنتاج الأغذية الزراعية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمياه التي لا يمكن التنبؤ بها واستنزاف الموارد والتدهور البيئي. ويسعى أيضاً إلى تعظيم الاستخدام المنتج للمياه مع تقليل آثاره التخريبية. واستناداً إلى موضوع: "العمل معاً من أجل مستقبل آمن للمياه"، فإنه تشمل الركائز الرئيسية لرؤية المياه لمنظمة التعاون الإسلامي نظرة عامة على بيئات المياه المتنوعة: العلاقة بين المياه والقضاء على الفقر، والزراعة والأمن الغذائي وحقوق الإنسان والصرف الصحي، وأبعاد التحديات المتعلقة بالمياه، والتعاون بين الدول الأعضاء في جميع القضايا، والفرص المتعلقة بالمياه. ويشمل أيضاً خارطة طريق للتعاون وخطة عمل لتبادل المعرفة والخبرات وتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا وإدارة المياه والإصلاحات المؤسسية والتنسيق والتآزر مع المبادرات والبرامج الدولية المتصلة بالمياه.

17) وكذلك تؤكد رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه على الحاجة إلى تعزيز الإجماع وتعزيز الحلول التي من شأنها أن تنعكس على جداول الأعمال الوطنية للدول الأعضاء، وإيضاً البرامج والتدخلات المشتركة من قبل منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الإقليمية والعالمية الأخرى. تركز الرؤية كذلك على وحدة الإيمان (العقيدة الإسلامية) في معالجة التنوع العرقي والوحدة والتضامن والإخاء والمصالح المشتركة والعمل الإسلامي المشترك.

إشراك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في الأنشطة المتعلقة بالمياه

18) وقد بذلت جهود أيضاً من أجل التعاون المشترك بين المؤسسات في المسائل المتصلة بالمياه. إن تبني رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه ومؤتمر وزراء منظمة التعاون الإسلامي والمسؤولين عن المياه الذي

يعقد كل سنتين قد حفزا العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للعمل في هذا المجال. في حين أن الفريق الاستشاري المعني برؤية المياه في منظمة التعاون الإسلامي يضم الكومستيك وبنك التنمية الاسلامي و الإيسيسكو والشبكة البنينة الإسلامية للموارد المائية (INWRDAM) , فإن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واصلت تنسيق و تنفيذ رؤية المياه بما يتماشى مع دورها القانوني. من جانبه واصل البنك الإسلامي للتنمية تحديد أولويات تمويل البنية التحتية المتعلقة بالمياه في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(19) مع ظهور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ونظراً لدورها القانوني في تنسيق قضايا الأمن الغذائي , فإن تنسيق و تنفيذ نتائج ورشة العمل المقترحة ستضيف لهذه المؤسسة المتخصصة افاق جديدة في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

الأهداف والمبررات

(20) تهدف الورشة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الوعي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتبادل أفضل الخبرات في مجال إدارة استخدام المياه للأغذية والتنمية الزراعية .
- تعميم التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ إجراءات جماعية ومتكاملة لمعالجة الضغوط المائية المزمنة وندرة تقنيات الري المبتكرة .
- تعميق تبادل البيانات لتعزيز صياغة السياسات ورصدها وتنظيمها بشأن كفاءة استخدام المياه على طول سلسلة القيمة لقطاع الأغذية .
- تنسيق أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف لدعم البنية التحتية والاستثمارات المتعلقة بالمياه .
- توسيع التعاون من أجل تنفيذ رؤية المياه لمنظمة التعاون الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك دعم المنظمات الإقليمية الأخرى مثل سيلس و اكبا التى تساهم في استخدام كفاءة المياه في القطاع الزراعي.
- تشجيع أنشطة مراكز الامتياز الوطنية وإنشاء شبكة مشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي لمراكز الامتياز للبحث والتكنولوجيا في مجال إدارة المياه وتنظيمها والحفاظ عليها للأغذية والزراعة ؛ و
- تنشيط دور القطاع الخاص ومجتمع الاستثمار ومنظمات المجتمع المدني في دعم تمويل اقتناء تكنولوجيات المياه الحديثة والدعوة لحفظ وإدارة المياه على المستوى الاجتماعي .

مستوى وهيكـل الطاولة المستديرة: العروض والشروح

(21) ستُعقد الطاولة المستديرة على مستوى الخبراء من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين سينظرون في العروض المقدمة ويناقشونها بشأن التحديات والأهداف المستهدفة في المائدة المستديرة والحضور هم :

- (أ) ممثلون مختارون من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .
- (ب) ممثلو منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة و هي : مركز أنقرة و المنظمة الاسلامية للامن الغذائي و البنك الاسلامي للتنمية و كومستيك و سيلس و الفاو .
- (ج) ممثلون مدعوون من القطاع الخاص و شركات الاستثمار .

22) سيتم إجراء الطاولة المستديرة في جلستي عمل مع تقديم العروض المقدمة كما هو موضح أعلاه وكذلك مناقشة الوثيقة الختامية المقترحة للمائدة المستديرة. ستتناول العروض القطرية تجارب الدول الأعضاء في مجال إدارة المياه للزراعة مع الإشارة بشكل خاص إلى الجهود التي تبذلها في مواجهة تحديات الحصول على تكنولوجيات المياه الحديثة, و ستركز عروض الخبراء المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات والوكالات الإقليمية على الأهداف المذكورة أعلاه للمائدة المستديرة.

اللغات وطريقة العرض

23) (تعقد الطاولة المستديرة بجميع اللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي حيث ستبذل الجهود لتوفير الترجمة الفورية. و عليه يجب إتاحة تسهيلات عروض باور بوينت والعروض التقديمية على الشاشة بشرط إخطار المادة مسبقاً لفريق المنظم.

محصلة النتائج

24) الطاولة المستديرة هي تقديم توصيات واقتراح خطة عمل لتنفيذ توصياتها بما في ذلك آلية قد تشمل إنشاء لجنة فرعية لكفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

نور سلطان - جمهورية كازاخستان

5 مارس 2020